



اقتصاد الظل

واقع ملموس وحلول مقترحة

د. رحاب محمد بن سعود*

ملخص:

يعد اقتصاد الظل (يسمى أيضاً الاقتصاد الغير رسمي , الاقتصاد الموازي , الاقتصاد الأسود... الخ) من أهم الموضوعات التي تطرح نفسها بقوة علي كل كافة الأصعدة, فظاهرة اقتصاد الظل هي هم يشغل معظم الدول عموماً والدول النامية خصوصاً , فقد أصبح واقع ملموس في اقتصاديات تلك الدول شاءت ام أبّت. ونظرا للآثار السلبية المصاحبة لاقتصاد الظل على مختلف الأصعدة اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا، فانه يتحتم على هذه الدول مواجهة هذه المشكلة والإسراع بإيجاد حلول جذرية وعملية لها. ولكن الاسئلة التي قد يكون من الممكن الكثيرين لا يعرفون الإجابة عنها هي ما هو اقتصاد الظل؟ ما هي أسبابه؟ وما هي آثاره علي مختلف الأصعدة ؟

وبناءً عليه تهدف هذه الورقة الاجابة عن هذه الاسئلة للتوصل إلى مجموعة من الحلول المقترحة التي تشكل المتطلبات الاساسية للحد من هذه الظاهرة, ولتحقيق ذلك سوف تتناول الورقة المحاور التالية :

- تعريف اقتصاد الظل.
- الأسباب الكامنة وراء ظاهرة اقتصاد الظل.
- الآثار السلبية لظاهرة اقتصاد الظل.
- الحلول المقترحة لمكافحة اقتصاد الظل.

* - عضو هيئة تدريس - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي Aaya_rehab@yahoo.com



لا يوجد خلاف بين دارسي اقتصاد الظل على أن هذه الظاهرة تشترك فيها أغلب دول العالم المتقدم منها والنامي ولكن بدرجات متفاوتة . بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد ، على سبيل المثال عندما نشترى من الباعة المتجولين.

ويعد (1958) Cagan في الخمسينات من أوائل من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة ثم في السبعينات قام (1977) Gutmann بنشر بحثه عن الاقتصاد السفلي Subterranean Economy ، حيث أشار فيه إلى عدم إمكانية إهمال تلك المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي. وبعد ذلك توالى الدراسات حول ظاهرة اقتصاد الظل في الثمانينات والتسعينات (Tanzi, 1999) وإلى وقت قريب (2010) Schneider et al وتوصلت إلى ما توصل إليه Gutmann من ناحية التأكيد على أن الاقتصاديات الخفية بلغت نسباً لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب ، كما وأنها أحياناً تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية. ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في الكثير من دول العالم بظاهرة اقتصاد الظل.

من ناحية حجم هذه الظاهرة على مستوى الوطن العربي فهي ليست بالأمر الهين. ففي مصر مثلاً يقدر بعض الخبراء هذه النسبة عند 40 % مع التنبؤ بارتفاعها ، بينما في المغرب تبلغ النسبة حوالي 30 % وما يزيد عن 20 % في الأردن. <http://alhayat.com/OpinionsDetails/481951>، وفي سوريا 40 %

http://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=8&id=27979 وفي السعودية 19.95 % <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/04/10> وفي العراق تبلغ النسبة 80 % <http://iraqthecase.blogspot.com/2> وفي الجزائر 30 % حسب دراسة قام بها علي بودلال حول انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري للفترة من 1970-2010. أما في ليبيا كانت نتيجة دراسة قام بها علي الجيلاني حول الاقتصاد الخفي في ليبيا أن نسبة الاقتصاد الخفي ليست مرتفعة مقارنة مع بعض الدول العربية ولكنها مرتفعة إذا أخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد موجه ونسبة مساهمة القطاع الخاص متواضعة.



وعليه تهدف هذه الورقة إلى تحليل القضايا النظرية المرتبطة بوجود اقتصاد الظل وذلك من خلال تعريف المقصود باقتصاد الظل ومعرفة الأسباب الكامنة وراء ظاهرة اقتصاد الظل , ثم محاولة التعرف على الآثار السلبية المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد , وأخيرا الحلول المقترحة لمكافحة هذه الظاهرة.

أولاً: تعريف اقتصاد الظل

هناك تعريفات عدة لاقتصاد الظل والذي أُشير إليه بتسميات مختلفة في الأدب الاقتصادي فأطلق عليه اقتصاد الظل بواسطة (Frey, Weck, & Pommerehne, 1982), والاقتصاد التحتي (Simon & Witt, 1982), والاقتصاد السفلي (Gutmann, 1977), والاقتصاد غير الرسمي (McCrohan & Smith, 1986), والاقتصاد الأسود (Dilnot & Morris, 1981) والاقتصاد غير المسجل والاقتصاد الخفي.... الخ من التسميات.

ولقد عُرف اقتصاد الظل بواسطة كل من (Schneider (1986), Gutmann, (1977) و (Fiege (1979) علي انه تلك الأنشطة الاقتصادية الغير مدرجة بالحسابات القومية فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وبعيدة ايضاً عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول وهي أما تكون أنشطة مشروعة أو غير مشروعة.

أما بالنسبة لـ (Tanzi (1982) فان الاقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي.

بينما الاقتصاد التحتي حسب تعريف ملاك (2010) هو الاقتصاد الذي يتهرب من الإطار القانوني للدولة (عدم دفع الضرائب, عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية,.... الخ) وهذا إما باستخدام طرق غير شرعية والتي تضم الأنشطة الممنوعة من طرف القانون (كالمتاجرة في المخدرات, والأسلحة , الدعارة ,.... الخ) أو عن طريق إخفاء هذه الأنشطة.

وعرفت ملاك (2010) الاقتصاد الموازي علي انه ذلك الاقتصاد الذي لا يتعلق بالعمل المخفي ويضم الأنشطة التي تمارس في هامش النظام التجاري التقليدي وهذا النوع من الأنشطة يصعب قياسها.

يتضح مما سبق أنه لا يوجد تعريف دقيق ومحدد لاقتصاد الظل ولكن آياً كان التعريف وآياً كانت التسمية فهي تشترك في العوامل التالية (سليمان 2006):

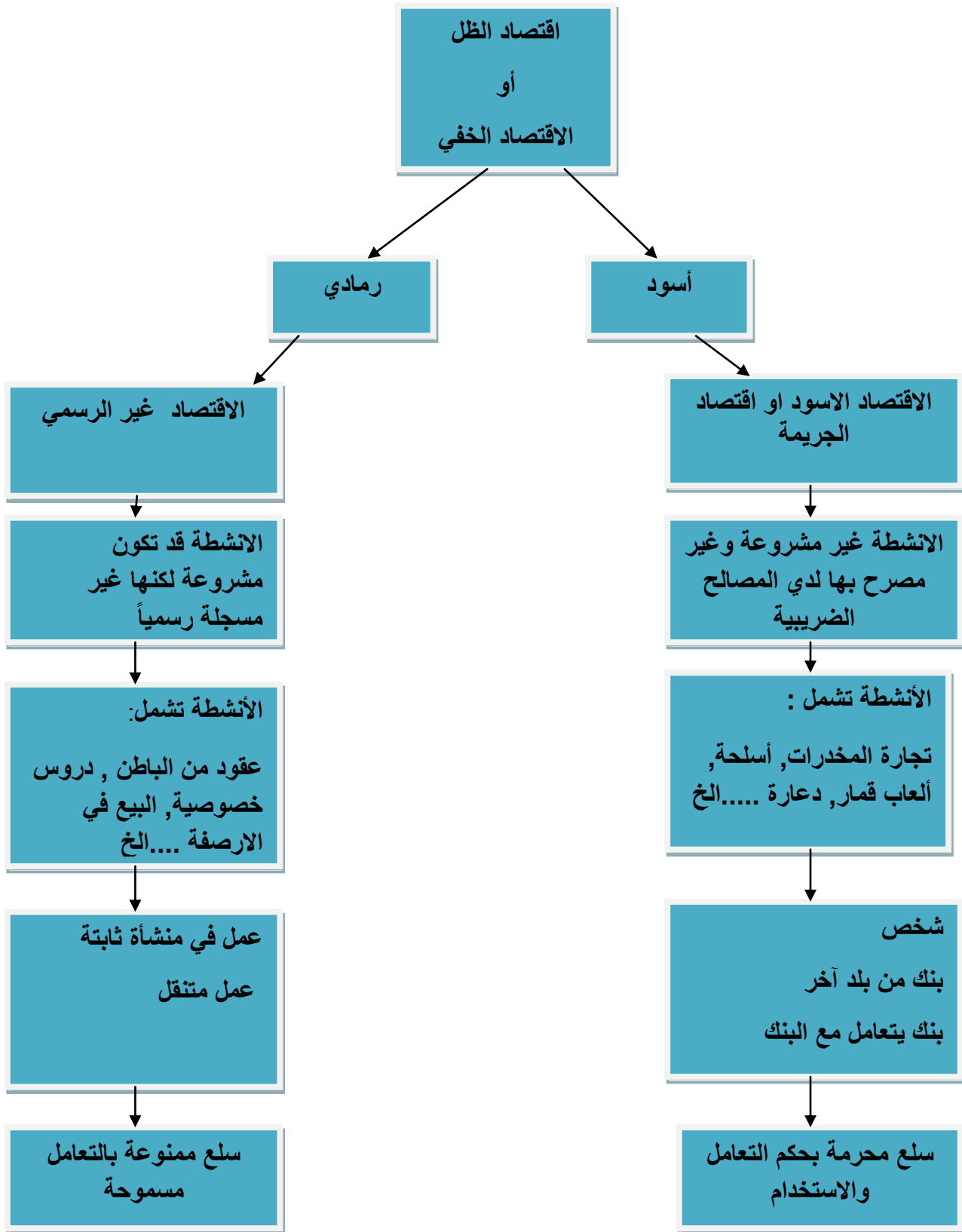


1- لا يقوم بأداء واجباته تجاه الدولة من دفع الرسوم والضرائب أو تقديم البيانات الصحيحة وفي المقابل فهو يستفيد من كل الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات.

2- مدخلاته ومخرجاته غير داخلة في الحسابات القومية ولا يعترف بالقوانين والتشريعات ولا يخضع للرقابة الحكومية .

صنف اقتصاد الظل الي الوان مختلفة فمثلاً يشير اللون الاسود إلى : الاقتصاد المافياوي مع ممارسة كل أشكال العنف , التهريب , المخدرات , الاسلحة , أشياء مسروقة....الخ. بينما اللون الرمادي يشير الي كل ما يتعلق بالتزوير والقرصنة والتهريب والفواتير المزورة....الخ أي كل ما يتعلق بالاقتصاد غير التجاري (ملاك , 2010).

بناءً عليه اطلق علي اقتصاد الظل أسماء متعددة حسب مجالات عمله فإذا كان التعامل بسلع محرمة الاستخدام والتعامل مثل الاسلحة والمخدرات فسمي بالاقتصاد الاسود أو اقتصاد الجريمة. أما اذا كان التعامل به ممنوعاً واستخدام السلع مسموحاً مثل السوق السوداء لبعض السلع , دكاكين وورش غير مسجلة....الخ فيطلق عليه الاقتصاد الغير رسمي كما هو موضح في الشكل البياني التالي:



اعداد الباحثة بناءً علي ملاك (2010) , سلمان (2006)



بناءً على كل ما سبق يمكن القول ان اقتصاد الظل يتميز بالخصائص التالية :

- يعمل وفق مبدأ السرية , مبدأ الغاية تبرر الوسيلة, مبدأ أكبر ربح ممكن وأقل خسارة ممكنة.
- ذو نزعة اقتصادية.
- يشمل كافة أشكال العلاقات الاقتصادية.
- يتدرج من البساطة الي كل أنواع الفساد والجريمة.
- يشمل كل أشكال التبادل من المقايضة الي التجارة الالكترونية.
- يشمل كل السلع البسيطة منها والمعقدة.
- يشمل كل شرائح المجتمع المتعددة من حيث العمر والوضع الاجتماعي و الحالة التعليمية.
- يتواجد في كل الانظمة الاقتصادية.

ثانياً : الأسباب الكامنة وراء ظاهرة اقتصاد الظل

تختلف أسباب نمو الاقتصاد الخفى من دولة لأخرى ، إلا أنه من الممكن بصفة عامة حصر هذه الأسباب في الآتي (Elbadawi & Loayza (2008 ; علي , الجيلاني ; علي , بودلال ; ملاك (2010) ; سلمان (2006) ; Vuletin, G (2008) و Abdih and Medina (2013) :

1- عجز الموازنة العامة للدولة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة (والذي يعني زيادة نفقات الدولة علي إيراداتها) من أسباب نشوء ظاهرة اقتصاد الظل. فقد تلجأ الدولة الي فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات ضرائب قائمة لحل مشكلة العجز الامر الذي يؤدي بالمواطنين الي الالتفاف عليها مما قد يسبب في مشكلة اقتصاد الظل.

2- ندرة السلع

نظراً لاختلاف خصائص الدول المتقدمة عن تلك للدول النامية فأسباب نشوء هذه الظاهرة ايضاً يختلف بحسب درجة التقدم فمثلاً ندرة السلع الاستهلاكية والإنتاجية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة من أسباب اقتصاد الظل في الدول النامية بصفة خاصة.

إن النظام الخاص بالأسعار في الدول النامية لا يعكس مستوى الندرة. فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعومة ويؤدي ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة اقتصاد الظل من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية.



3- الأنظمة الإدارية و القيود الحكومية

هناك نظم إدارية وقيود حكومية أخرى غير الضرائب تؤدي إلى نشوء اقتصاد الظل , علي سبيل المثال القيود على الحد الأدنى للأجور , القيود القانونية المفروضة حول مستويات الأمان والسلامة الواجب توفيرها أثناء أداء الوظيفة , القيود الحكومية على إنتاج سلعة معينة , المزايا التي تدفعها بعض الدول لأغراض رفع مستويات الرفاهية العامة للأفراد , نظام الرقابة علي الصرف الأجنبي الذي يترتب عليه زيادة الطلب من الصرف الأجنبي علي المعروض منه .

وعادة ما يكون هناك عدة أهداف لفرض هذه النظم أو القيود منها تنظيم ممارسة أعمال معينة , أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد , أو قد تفرض بسبب عدم مشروعية الأنشطة بسبب كونها إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي أو المحافظة علي الاحتياطات من النقد الأجنبي . فمثلاً القيود الحكومية التي تفرض علي إنتاج سلعة معينة الغرض منها هدف اجتماعي مثل حماية المستهلك . الأنظمة الحكومية السياسية الغير عادلة بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة أيضاً وتؤدي الي اقتصاد الظل .

كذلك يؤدي فرض قوانين مانعة أو الحظر لأنشطة معينة بالإفراد والمؤسسات الي الالتفاف حول هذه القوانين . أيضاً اللوائح تؤدي إلى اقتصاد الظل فالاقتصاد الذي تضبط لوائحه يولد ضغوطاً داخله ويشجع محاولات الالتفاف على هذه اللوائح وبالتالي يُنشئ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها . أن التشدد في استخدام القيود الحكومية والقوانين المانعة ينجم عنه نشوء سوق موازية سواء كان ذلك في سوق السلع أو سوق النقد وبالتالي اتساع رقعة اقتصاد الظل .

4- البطالة

أن البطالة الناجمة عن الفجوة الكبيرة بين عرض العمل من ناحية والطلب عليه من ناحية أخرى تؤدي بالأفراد إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية وبالتالي تدفع بهم إلى المساهمة في زيادة ظاهرة اقتصاد الظل . كذلك يؤدي وجود البطالة المقنعة إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد . فهذه البطالة تخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم و إنتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي . كذلك ضعف معدل النمو الاقتصادي تعني عدم قدرة الاقتصاد علي خلق فرص عمل للقادمين الي سوق العمل وهذا ما يخلق اختلالاً في إمكانية تشغيل الباطلين مما يدفعهم للعمل في الاقتصاد الغير رسمي أو اقتصاد الظل .



5- ارتفاع مستوى الضرائب

زيادة الضرائب من العوامل المؤدية الي ازدهار اقتصاد الظل كما أشارت إليه العديد من الدراسات, على سبيل المثال نمو اقتصاد الظل في الدول النامية كان بسبب الضرائب المرتفعة على التجارة الخارجية , أما السبب في نمو اقتصاد الظل في الولايات المتحدة هو الضرائب على الدخل أما في السويد فنمو اقتصاد الظل بسبب ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الاضافي . بينما نموه في أوروبا سببه ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والضرائب على القيمة المضافة وفي النمسا كان لعبء الضرائب المباشرة أقوى الأثر في نمو اقتصاد الظل. وأشار (Hanson 1982) أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة ، وبصفة خاصة على الدخل الحدية على المدى الطويل ، تؤدي إلى ازدهار اقتصاد الظل.

وتزداد الامور صعوبة اذا ارتفع معدل الضريبة وكان الاقتصاد يعاني من التضخم لذلك يعتمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبي ، أو قد يفضلون نظام المقايضة حتى يتجنبون انخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في ذات الوقت.

6- انخفاض مستوى الدخل

ارتفاع معدل الإعالة بسبب البطالة وزيادة معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي الي انخفاض قيمة الدخل الحقيقي وكذلك انخفاض مستويات الأجور المادية والمعنوية اساساً والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة ، وأنظمة الحوافز والترقيات ، قد تشجع الأفراد إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية . كذلك قد تساهم الدخول المتدنية في ارتفاع معدلات الجريمة وازدهار اقتصاد الجريمة.

7- دور المشروعات الصغيرة

الاقتصاد الخفي و للمشروعات الصغيرة كلاهما مهم للأخر ، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة مما يسهل من الأنشطة الخفية ، المشروعات الصغيرة تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب ولهذا السبب نجد أن أى محاولة لتطبيق النظم الضريبية يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة .



8- البيروقراطية والفساد الإداري

أن ازدياد التعقيدات الإدارية التي تضعها الحكومة والتي يكون من الصعب معها الحصول علي التراخيص والتصريحات تؤدي الي ظهور طائفة (والتي وعادة ما تكون من الموظفين العموميين) من المستفيدين الذين يقومون بإنهاء هذه الإجراءات و المعاملات وأخذ رشوة أو عمولة في المقابل.

بالإضافة الي ما سبق هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تساهم في ازدهار ظاهرة اقتصاد الظل منها:

- ضعف وظيفة الرقابة الممارسة من مختلف الدول النامية وعدم قدرة الدول علي جبر مواطنيها لاحترام قوانينها.
- الآثار السلبية الناتجة عن الازمات الاقتصادية , الاصلاح الهيكلي و الخصخصة وما ينتج عنها من تصريح للعمال وزيادة البطالة .
- العولمة وأثرها علي نوعية الانشطة الممارسة فهناك مؤسسات من أجل المنافسة العالمية تستخدم العمالة الرخيصة في الدول النامية وتوظفها بطريقة غير قانونية.
- متطلبات الاقتصاد غير الرسمي بسيطة فهو لا يحتاج الي عمالة مكثفة , تكلفته منخفضة , ولا يحتاج مؤهلات أو راس مال.
- موقع العمل عشوائي فقد يكون في المنزل , في الشارع , في داخل مؤسسة , أمام البنايات في المدن أو القرى.
- الهجرة من الريف الي المدن وعدم وجود فرص عمل ساهم في ازدهار ظاهرة اقتصاد الظل.

ثالثاً : الآثار السلبية لظاهرة اقتصاد الظل

مما لاشك فيه أن لاقتصاد الظل بعض الآثار الإيجابية مثلاً علي ميزان المدفوعات لأنه يساعد علي تخفيض الإيرادات ومن ثم عجز ميزان المدفوعات. ايضاً له أثر إيجابي علي مستوى التشغيل فهو يساهم في حل مشكلة البطالة لأنه لا يحتاج إلي موافقات رسمية أو أية مؤهلات علمية , الاثر علي الانتاج والعرض السلعي فهو يساعد علي تخفيض الابعاء الاجتماعية للعديد من الأفراد الذين يطبقون مبدأ الاكتفاء الذاتي , يؤدي إلي زيادة دخول الأفراد في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية سلمان (2006) . ولكن بالرغم من هذه الآثار الإيجابية



فأثاره السلبية تفوقها ملاك (2010) , علي الجيلاني , سلمان (2006), علي بودلال ومنها ما يلي :

1- فقدان حصيلة الضرائب

اقتصاد الظل يؤدي إلى تزايد معدل التهرب من دفع الضرائب والرسوم والغرامات وهذا يعني أن جانباً من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب حيث تفقد الحكومة إيرادات كبيرة قد يترتب عليها عجز في الموازنة العامة للدولة . كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي وهذا كله يؤثر سلباً على الميزانية العامة للدولة و على مستوى الإنفاق العام ، ثم على مستوى التنمية الاقتصادية بشكل عام . وقد يؤدي ذلك بالحكومات إلى زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي.

2- عدم دقة المعلومات

كلما ازداد معدل اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الرسمي كلما أعطى معلومات وإحصائيات مضللة وغير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للمجتمع وأدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي وتكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية وبناءاً عليه تُتخذ سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة. فالمعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة. فالمعلومات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس كما أن إن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام .

3- الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

هناك علاقة عكسية ما بين النمو السريع لاقتصاد الظل و سياسات الاستقرار الاقتصادي ، حيث يؤدي اقتصاد الظل الى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم احتمالية وقوع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة. فنمو اقتصاد الظل يعطي مؤشرات غير صحيحة عن للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج. وبالتالي فإن سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية. وبالتالي ينشأ عن الحلول المقترحة لحل المشكلات مشكلات أخرى في الاقتصاد الرسمي. علي سبيل المثال في ليبيا كما أوضحت دراسة الجيلاني أن بيانات وإحصاءات معدلات البطالة



في ليبيا مغالي فيها نتيجة لوجود نسبة من العمالة ضمن اقتصاد الظل وبالتالي قد يكون العلاج استخدام سياسة توسعية لرفع معدل التوظيف وتخفيض البطالة و لكن بدلاً من ذلك يؤدي الامر الي ارتفاع معدل التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الليبي. أيضاً يؤثر اقتصاد الظل علي فاعلية السياسة النقدية لان معظم المعاملات في اقتصاد الظل تتم بالشكل النقدي المباشر وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ليصبح أحد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها، وبالتالي زيادة اعتماد التعاملات على الأساس النقدي، والذي هو في الواقع احتياطات البنوك والنقود السائلة المفترض أن تكون تحت تحكم وسيطرة السلطة النقدية.

4- الأثر على توزيع الموارد

من المعلوم ان الاقتصاد الخفي يؤثر علي الكفاءة الاقتصادية في توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع بسبب ان الدخول في الاقتصاد الرسمي تخضع للضرائب والرسوم بينما هي ليست كذلك في اقتصاد الظل وبالطبع هذا يؤدي الي تحول في تخصيص الموارد من الاقتصاد الرسمي الي اقتصاد الظل. على سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل ، بما في ذلك اقتصاد الظل ، فان الطلب علي الخدمات العامة سوف يزداد. وبما أن الضرائب تُحصل من الاقتصاد الرسمي فقط ، فإنها سوف تزداد علي العاملين والشركات في هذا الاقتصاد ، وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي بالشكل الذي يمكن اقتصاد الظل من اجتذاب قدر أكبر من الموارد. وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من الاقتصاد الرسمي نحو اقتصاد الظل طالما أن معدل الربح الصافي أعلى في اقتصاد الظل عن الاقتصاد الرسمي. وبناءاً عليه فإن التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد في ظل وجود اقتصاد الظل يكون أقل من المستوى الأمثل.

بالإضافة الي الآثار السلبية السابقة الذكر والتي كانت اثار اقتصادية هناك أثارا أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية لاقتصاد الظل منها ما يأتي:

الآثار الاقتصادية :

- يتمتع العاملون في اقتصاد الظل بالمرافق والخدمات العامة ولا يقومون بدفع الضرائب.
- ندرة السلع في الاقتصاد الرسمي قد تزيد أسعارها في اقتصاد السوق السوداء .
- اختلاف معدل النمو الاقتصادي، ففي حالة وجود اقتصاد الظل يكون هناك اختلاف مابين معدلات النمو الحقيقي ومعدل النمو المسجل مما يترتب عليه تشوه المؤشرات الاقتصادية .



- لاقتصاد الظل ايضاً اثاراً علي الحركة الاستثمارية نتيجة لتهريب الأموال، وانخفاض معدلات نمو الدخل القومي، اليه عمل سوق الأوراق المالية، المنافسة والربح وأسعار الصرف.
- تشجيع تطور السوق الموازي، زيادة حجم الإنفاق العام، التأثير علي المجال الصناعي والإنتاجي لان اقتصاد الظل يستطيع توفير السلع بأسعار اقل من تلك التي في القطاع الرسمي.

الآثار الاجتماعية

- يؤدي وجود اقتصاد الظل الي زيادة التفاوت الاجتماعي و اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما يترتب عليه اضطرابات سياسية، بطالة، ارتفاع معدل الجريمة و حصول خلل في القيم الاجتماعية السائدة.
- عادة ما يكون العاملين في اقتصاد الظل غير متعلمين ولكن بحكم الموقع المالي لهم ترقوا علي الصعيد الاجتماعي مما يترتب عليه مفاهيم خاطئة اجتماعياً وسياسياً.
- يساهم اقتصاد الظل في تفشي ظاهرة الامية.
- غياب الحماية الاجتماعية وما يترتب عليها من انتشار الامراض والسرقات.
- قد يؤدي اقتصاد الظل إلى استغلال النساء والأطفال في بيئة عمل تنعدم فيها أبسط الحقوق الانسانية او حقوق وقوانين العمل

الآثار السياسية

- القدرة المالية للمجرمين تساعدهم في خوض الانتخابات أو التأثير فيها وبالتالي التأثير في المشهد السياسي.

رابعاً: الحلول المقترحة لمكافحة اقتصاد الظل

يُعتقد أنه من أبرز الحلول التي يمكن اقتراحها هو الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مكافحة ظاهرة اقتصاد الظل و أيضاً الاستفادة من المقترحات المقدمة من قبل الدراسات المختلفة في هذا المجال . فمثلاً تناولت ملاك (2010) في دراستها تجارب السنغال والمكسيك وتونس في معالجة هذه الظاهرة وكان من الواضح التشابه الكبير في الاجراءات التي اتخذتها هذه الدول للتقليل من حدة هذه الظاهرة ويمكن تلخيص هذه الاجراءات فيما يلي :



- عملت هذه الدول علي تشجيع الاستثمار الأجنبي وقدمت له مختلف التسهيلات.
- تشجيع قطاع السياحة وتخصيص جزء مهم من ميزانيات هذه الدول له .
- تنويع الموارد المالية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- محاربة الرشوة والفساد عن طريق تطبيق الإجراءات و العقوبات الصارمة.
- تطوير الجمارك بما يسمح بالرقابة الشديدة علي الواردات ويمنع دخول السلع الفاسدة و المزيفة والممنوعة.
- تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة مثل القطاع الزراعي والصيد البحري عن طريق خلق صناديق لدعمها.
- اجراء تعديلات علي السياسات المالية والجمركية والضريبية ومنح الامتيازات الضريبية وما نتج عنها من تشجيع الاستثمارات .
- ركزت هذه الدول في سياستها علي احياء صناعة الحرف التقليدية .
- من خلال تركيز هذه الدول علي النهوض بقطاعات اقتصادية مختلفة نوعت مصادر إيراداتها.
- دعمت هذه الدول المشروعات الصغيرة وقدمت لهم دورات تكوينية مجانية ساهمت في تطوير مشاريعهم وفي المقابل تحصلت هذه الدول علي رسوم.

بينما في دراسة أخرى عن اقتصاد الظل في العراق <http://iraqthecase.blogspot.com/2> اقترحت حلول لمشاكل اقتصاد الظل ما يلي :

- صنع سياسات للمساهمة في استقرار الاسعار فالتضخم في العراق من أهم اسباب اقتصاد الظل.
- تطوير سياسات ترعى الطفولة ومشاكل عمالة الاطفال من خلال دعم الأسرة مادياً لتفادي إجبار الاطفال على العمل ,فرض قوانين العمل و تفعيل قانون التعليم الإلزامي.
- وضع سياسات ترعى المرأة الوحيدة (أرملة أو مطلقة أو غير متزوجة) فعلى صانعي القرار وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني إقامة مشاريع تدريب وتأهيل تلك الفئة من النسوة وتشجيعهن علي إقامة مشاريع صغيرة تكفل عيشهن على أن يكون العمل ضمن اطار الاقتصاد الرسمي الخاضع للضريبة.
- اعتماد سياسات لاستقرار الاقتصاد الكلي وتطبيق نظام الضرائب.



- تعزيز سيادة القانون من خلال وضع إطار قانوني لإدارة الأعمال و استقامة القضاء والخدمة المدنية .

وقدم الكاتب توصيات لتفعيل الحلول المطروحة صنفتم إلى ثلاثة أبعاد: البعد الأول تنمية الموارد البشرية والقدرات أما الثاني فيختص بالأطر التشريعية والمالية ويختص الأخير بالإدارة والإشراف. يمكن القول بأنه لم تختلف التوصيات المدرجة تحت هذه الأبعاد في العموم عما جاء في دراسة ملاك (2010).

كما جاء في دراسات أخرى توصيات أو اقتراحات كحلول لهذه الظاهرة منها :

- زيادة الغرامات على كلاً من الذين يعملون في صورة خفية و الذين يقومون بتوظيفهم .
- زيادة أعداد مفتشي العمل ، وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية.
- الاعلام ودوره في توعية المجتمع بأهمية الظاهرة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع.
- إدخال قوانين وإجراءات جديدة للتعامل مع الظاهرة ، مثل تخفيض أو على الأقل تثبيت مستويات الضرائب وتقليل اشتراكات التأمينات الاجتماعية وتغيير بعض قوانين العمل أو إلغائها.
- والتشدد في تطبيق الإجراءات الموجودة أو إدخال إجراءات جديدة للحد من ازدهار الاقتصاد الخفي.
- التوجه نحو زيادة معدلات النمو بحيث يتم احلال الاقتصاد الرسمي محل اقتصاد الظل.
- تأسيس جمعيات تعاونية تكون بمثابة هيئات استشارية للعاملين في هذا القطاع وبالتالي دمجهم ضمن القطاع الرسمي.
- السعي نحو تنظيم السكن العشوائي الذي يخلو من الامن والسلامة و ويساعد علي انتشار اقتصاد الجريمة.
- زيادة الدخل في القطاع الرسمي عن طريق تحسين الرواتب والأجور
- التعامل الاقتصادي مع الموارد المتاحة وإعداد الخريطة الاستثمارية زراعياً وصناعياً وتجارياً.
- تدريب وتأهيل القوي العاملة و تشجيع التعليم والبحث العلمي.



المراجع

- 1- علي, الجيلاني أسامة الاقتصاد الخفي في ليبيا, أسبابه, حجمه, آثاره الاقتصادية.
<http://cbl.gov.ly/pdf/0P6cCjLD0kUtbV8IUUsX.pdf>
- 2- علي, بودلال انعكاسات الاقتصاد الخفي علي الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية, جامعة تلمسان, الجزائر, بدون سنة النشر.
- 3- ملاك, قارة (2010) إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك, تونس والسنغال. رسالة دكتوراه, جامعة منتوري قسنطينة.
- 4- سلمان, حيان (2006) اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي, جمعية العلوم الاقتصادية السورية علي الرابط <http://www.syrianeconomy.org/>
- 5- <http://alhayat.com/OpinionsDetails/481951>
- 6- http://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=8&id=27979
- 7- <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/04/10>
- 8- <http://iraqthecase.blogspot.com/2>

المراجع الاجنبية

- 1- Abdih, Y and Medina, L (2013), Measuring the Informal Economy in the Caucasus and Central Asia , Working paper 13/137, International Monetary Fund.
- 2- Cagan, P. (1958) "The demand for currency relative to the total money supply", *Journal of Political Economy*, 66, pp.303-328.
- 3-Dilnot ,A., & Morris,C.(1981) What do we know about the black economy in the United Kingdom? *Fiscal Studies*, 2, 163-179.
- 4- Elbadawi,I & Loayza,N (2008), Informality, Employment and Economic Development in the Arab World. *Journal of Development and Economic Policies*, 10-No.2
- 5- Fiege, E (1979) “ How Big is the Irregular Economy? “ *Challenge* , Nov./Dec. pp 3-15.
- 6- Frey, B., Weck,H.,& Pommerehne, W.(1982) Has the shadow economy grown in Germany? An exploratory study. *Review of World Economics*, 118, 499-524.
- 7- Gutmann, P. M. (1977). The Subterranean Economy, *Financial Analysts Journal* , 35, pp. 26-34.
- 8- Hansson, I. [1982] “ *The Underground Economy in a High Tax Country: The Case of Sweden* “ in Tanzi (1982).
- 9- Mc Crohan,k., & Smith,J.(1986) A consumer expenditure approach to estimating the size of the underground economy. *Journal of Marketing*,50, 48-60.



- 10- Schneider, F, Buehn,A and Montenegro, C (2010), “New Estimates for the Shadow Economies all over the World,” *International Economic, Journal*, 24, 443-461.
- 11- Schneider, F. (1986) *Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt*, Journal of Economics, .88. pp.643-68.
- 12- Simon, C, & Witt, A. (1982) *Beating the system: The underground economy*. Boston : Auburn House Publishing Company.
- 13-Tanzi, V. (1999) "Uses and abuses of estimates of the underground economy", *Economic Journal*, Vol. 109, June, pp. 338-347.
- 14- Tanzi, V. (1982) “ Underground Ecomony and Tax Evasion in the United States: Estimates and Implications “. in Tanzi (1982).
- 15- Vuletin, G (2008) *Measuring the Informal Economy in Latin America and the Caribbean*, Working paper 08/102, International Monetary Fund.